يجدهم ولم يستكبروا وفصلت عند قوله ان كنتم اياه تعبدون والنجم
اخرها والانشقاق لا يسجد وذو قيل اخرها وفي واتاب وقيل ما ذا عنا في
التحرير وانا نص على سجدتي الحج خلافا لابي حنيفة في الثانية
الصلاة دخل في الغير الطواف وهو متحد والحاقه بالصلاة اما هو في بعض
احكامها اما الصلاة فتبطلها من العامد العالم ولو خلفا مام حتى يسجد
وحم فيتظره او يفارقه وانتظاره افضل ولا يجوز له متابعته واذا سلم امامه
سجد هو للسهو وسلم للخلل الذي تظرت لصلاته في اعتقاده من الامام
ولا تعود تتعين المفارقة بفعل الامام مبطلا في اعتقاد المأموم لما مر حوابه
من ان فعل الامام عن اعتقاد يترتب مترتبة السهو حكم بطلت صلاته
بحدث تخلله او هو ان قصد المخالفة والا فبفراغ السجود اي بوضع راسه
من سجدة التلاوة ويخص المخالفة اعتقد فانا لم يعلم المأموم بسجود
الامام حتى رفع راسه من السجود انتظره او قبل هوي فاذا رفع راسه
قبل سجوده رفع معه ولا يسجد الا ان نوى مفارقته وهي مفارقة بعد
كما تقوت الفضيلة ويكبر المصلي اذا هوى ينوي سجود التلاوة جزما
من غير لفظ ولا تكبيرة لان نية الصلاة لم تشملها او فرض السيلة اذا قرا
لا بقصد السجود اما لو قرا في الصلاة اية سجدة او سورتها بقصد
السجود في غير الوتر بلى في جمعة بطلت صلاته على المعتمد اذ كان
عالما بالتحريم اما صبح الجمعة فلا يضر قصد السجود وان كان
السجدة لغير مصل حرم اي تكبيرة الاحرام مع الاثيم فاذا كان اربعة
نية وتكبيرة حرم وسجد وسطيها وسلم فان عدة الطمانينة ركنا
فجملة واذا عد المقتدي الاصح لحاء كما في ش الرملي للسلام ركنا اي
سنة واذا يطول الفصل عرفا بينها وبين قراءة الاية فانه طال لم
يسجد وان كان معذورا بالتاخير لانها من توابع القراءة ولا مدخل
للعذر فيها لتعلقها بسبب عارض كالكسوف فاذا لم يطل الى بها وان
كان محدثا ويظهر من قول ش الرملي ومحل عدم دخول العذر ما لم

يكن

يكن السجود واجبا بان نذره فقد قال ابن قاسم نذر سجود التلاوة
وطال الفصل بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم او يجب قضاؤه على
الفور وافق الرملي عليه الاول ونظيره ما لو نذر صلاة الكسوف
هل يجب قضاؤها اه ج لا يجوم نفذ طاهرة من حيث لا تحتسب
فتخرج بالجوم استمرار المعافية وبالنظاهرة ما لا وقع له كدم وبابعد
ما لو تسبب فيها كرمح بعد الجناية اه وحذف المورد يؤذن بالعموم
فالمراد بالجوم المتعمد او نحو ولده او بعوم المسلمين كما مر عند المحيط
جلاد ما ذا كانت حاصة بمسلم اجنبي عنه او اذ قاع نعمة كعطف
على نعمة فيعتبر فيها الجوم وفيها مثل ما مر قد وهذا ليس بظاهر بل
الظاهر عطفه على الجوم فليتامل اورويته اي علم مبناي في
كونه فسقا او بدعة او فاسق ومنه الكافر ولا شرط في المعصية
ان تكون كبيرة ولما وقفا بما ايو السجدتين ما تشبا او راكبا قد
من غير سبب ايمن الاسباب المذكورة وغيرها وهي سجدة
الصلاة والشكر والتلاوة والسهو ومثل السجدة ركوع منفرد فيجوم
المرتكب به ما يقتضي الكفر وهو اذا قصد تنظيم كتنظيم الله تعالى

فصل في شروط الصلاة

اي شروط اداءها لان الشروط على قسمين الاول شرط وجوب وهي
الاربعة السابقة في قوله وشرائط وجوب الصلاة الاسلام والبلوغ
والعقل والطهر من الحيض والنفاس والثاني شروط اداء وهي شروط
صحة المباشرة واركانها وسنتها اعترض بان الحصر يستدرك كل منهما
بفصل مستقل وهذا الفصل خاص بالشروط بان الشرط اذا وتعاد
الشرط كل ما قارن كل معتبر سواه الشروك لانها من قبيل الموانع
بل مبطل للصلاة ضمنا به بل متعلقتها مبطلة فاذا ترك الكلام
ونحوه ليس بمبطل بل المبطل الكلام ونحوه فتامل وقيل انها شروط
ايتجوزا بان يراد بالشرط ما يتوقف الشيء عليه وجودا او عدما فتوقف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)